

وقف مذيعة مصرية يكرس اختزال إصلاح الإعلام في فرض العقوبات

والقاهرة - أظهر قرار نقابة الإعلاميين المصريين وقف الإعلامية مي حلمي عن الظهور على شاشات التلفزيون، حجم الارتباك الذي تعاني منها النقابة، كجهة مسؤولة عن أداء العاملين في الوسط الإعلامي بعدما أعلنت أن حلمي لم يسبق لها تقنين أوضاعها في النقابة، أي أنها تمارس مهنة الإعلام دون مظلة قانونية. وأثار قرار النقابة الأحد حفيظة البعض الذين سخروا من المبرر الذي ساقته بأن المذيع لم تحصل على رخصة بمزاولة المهنة وجرى اكتشاف أنها مخالفة لميثاق الشرف الإعلامي بعدما ارتكبت خطأ جسيماً في برنامجها الذي تقدمه على فضائية "الحدث اليوم" الخاصة والملوكة لأحد أعضاء مجلس النواب المصري.

وتتعامل نقابة الإعلاميين مع الإعلاميين على أنها محتكرة لتفسير "المهنة" الإعلامية ومن يزاولها، لتضع نفسها في خانة النقابات المهنية المتخصصة مثل نقابة الأطباء.

واستبق قرار النقابة إعلان إدارة قناة "الحدث اليوم" نفسها أنها قررت وقف بث برنامج الإعلامية مي حلمي "الحكم"، بناء على ما تم رصد من جانب المرصد الخاص بالقناة وما بدر منها تجاه ضيف البرنامج والتعامل معه بما يخالف الأصول والمهنة الإعلامية وميثاق الشرف، مع إحالتها إلى التحقيق.

واستضافت الإعلامية لأعب نادي الزمالك السابق أحمد صالح، مساء السبت الماضي، لكنه انسحب من البرنامج على الهواء بسبب أسلوبها في طرح الأسئلة ورفضه بطريقتها في التعامل معه بسخرية لتتحول الواقعة إلى قضية رأي عام على منصات التواصل الاجتماعي بعد ردود الفعل الغاضبة من الجمهور على سلوك مقدمة البرنامج.

وهذه ليست المرة الأولى التي يكتشف فيها الجمهور المصري أن المذيع المتجاوز في البرنامج يمارس المهنة دون مظلة قانونية ولم يحصل من قبل على رخصة مزاولة المهنة، وفي كل واقعة تتحرك نقابة الإعلاميين متأخرة لتبيض ماء وجهها وتحاول أن تقنع المشاهدين بأنها موجودة وحاضرة ولديها صلاحيات في الرقابة والمحاسبة.

وسبق أن اشتكى الجمهور من أسلوب حلمي في إدارتها للبرامج التي تقدمها، حيث تتعامل بطريقة مثيرة للاستفزاز، وتدير برامجها كأنها مالكة الهواء وصاحبة المحطة، وكثيراً ما افتعلت أزمات أثارت حفيظة الناس، سواء بمعاركها الشخصية أو خروجها أكثر من مرة للإعلان عن اعتزال المهنة لسوء سمعة الإعلام.

ويعول الجمهور المصري على نقابة الإعلاميين في تطهير المهنة من الدخلاء بتطبيق القانون على الجميع دون استثناء كمدخل للقضاء على الفوضى الإعلامية التي وصلت إلى مرحلة غير مسبوقة، لكن معضلة النقابة أنها تتحرك بعد ضغط الشارع ولم تبادر من نفسها لمراجعة سجلات التصاريح الممنوحة للمذيعين الذين يظهرون على الشاشات المختلفة.

وقال حسن علي أستاذ الإعلام بجامعة السويس إن "نقابة الإعلاميين نفسها تشوبها العشوائية والفوضى، وهذا انعكس على المشهد الإعلامي برمته، فهي ما زالت لجنة تأسيسية ولم تقم بإجراء انتخابات لتكون لها جمعية عمومية ككيان نقابي، وبالتالي ليس لها سلطة محاسبية أي تجاوز أو خطأ، وما يحدث قمة العبث".

وأضاف لـ "العرب" أن ملف الإعلام المصري وصل مرحلة خطيرة من الارتباك على مستوى غياب التنظيم والاضطراب فالقضايا وفق القانون تتبع المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام وليس من حق النقابة مساعمة المخطئ، بل دورها الأكبر تدريبي وتأهيلي مع الحفاظ على حقوق أعضائها وليس استسهال محاسبتهم، كما هو الحال في نقابة الصحفيين العربية.

ويعتقد مراقبون أن استسهال فرض العقوبات على المخالفين لا يمكن أن يصنع إعلاماً محترفاً، لأن أغلب العاملين في المهنة يرتكبون تجاوزات، والحل الأمثل في تدريب هؤلاء واختبارهم بجدية وإزاحة من لا تطبق عليهم الشروط والمعايير من المشهد.

صحيح أن العقوبات مطلوبة كوسيلة للترهيب وضرورة إظهار الصرامة للمخالفين، لكن العبرة في أن تكون العقوبة مصحوبة بفترة تأهيل وتدريب على ما يمكن قوله، وما لا يجب فعله أو التفرق إليه مرة ثانية، فهناك مذيعون تعرضوا لوقف برامجهم وعادوا وكرروا نفس الأخطاء وجرى منعهم من الظهور كنوع من التأديب.

ويرى خبراء أن الاعتماد على العقوبات لن يقضي على الفوضى الإعلامية، ولا بد من العمل مع كتاب وصانعي الدراما التلفزيونية، للتحفيز على المشاركة في الرصد والكشف والتوعية، من خلال ورشات العمل والدورات واللقاءات، كذلك مع الشخصيات العامة والمعروفة والمؤثرة في حياة المجتمع والناس من قادة وصناع الرأي.

ويبقى خبراء إعلام المسؤولية على بعض وسائل الإعلام في تغذية العنف الأسري، ويقول الدكتور حسن سعد عبد الحميد الأستاذ بجامعة النهدين العراقية، "إن المشاهد العنيفة التي تتناولها وسائل الإعلام بانواعها المتعددة تساهم في نشر العنف والتطرف لدى المشاهدين، وتجاوبهم معها كرد فعل طبيعي إما تفكيراً وإما فعلاً وإما عملاً".

وأضاف "لم يعد خافياً على أحد خطورة وإهمية الدور الذي تؤديه وسائل الإعلام في شتى مجالات الحياة، والحاصل اليوم أن جيل الشباب لم يعد يتأثر بما تمليه عليه الأسرة المنتملة بالباب والام، ولم تعد الأسرة عنده المصدر الوحيد للتربية وتكوين السلوك، بل زاحمها في ذلك الإعلام بانواعه المتعددة، وهنا تكمن الخطورة".

ويطالب أصحاب هذه النظرية برقابة مشددة على المحتويات الإعلامية العنيفة كالإساءة للمرأة أو الطفل أو كبير السن أو أي فرد من أفراد الأسرة، كما أنهم يرون أن التخطيط البرامجي الهادف مع الرقابة قادران على تحويل وسائل الاتصال إلى أدوات فعالة لمواجهة العنف الأسري ومعالجته.

الإعلام العراقي يخذل المرأة في قضايا العنف الأسري

التغطية الإخبارية المتعلقة بالنساء تناسب سياسة الجهة المالكة للقناة التلفزيونية



العراقيات ينتظرن إنصافهن في الصحافة

العنف الأسري والجرائم ضد النساء، والتوعية بحقوق المرأة إذ أن شريحة كبيرة من الجيل الأكبر سناً لا يتابعون مواقع التواصل الاجتماعي أو يهتمون بالحملات التي تنشط عليها.

وبالتالي من المهم وجود خطط حكومية متكاملة يكون الإعلام جزءاً منها، وإعادة النظر في المدة البرمجية التوعوية المقدمة في هذا المجال، بحيث تكون قادرة على الوصول إلى جميع المواطنين وبأقصى درجات الجودة، فجودة ما يقدم هي المعيار الأساسي، لأن الرداءة والمحتوى الضعيف يسببان إلى كل القيم والمعايير، كذلك يجب الاعتماد على المادة البرمجية التفاعلية التي تتيح للناس التواصل والسؤال، والتعبير عن الرأي واكتساب المعرفة الحقوقية والقانونية.

ومن الأمور الأساسية الحديث صراحة ودون مواربة عن هذه الظاهرة، مع تقديم الحقائق المدعمة بالأرقام والوقائع والشهادات حول طبيعة وحجم ظاهرة العنف الأسري والظروف المحيطة بها، وبيان تأثيراتها السلبية على أفراد الأسرة كافة كما على المجتمع.

ويدخل ضمن هذه الاستراتيجيات تنظيم حملات إعلامية لتحديد مدى الضرر أو الآثار السلبية، ويجب أن تركز في مضامينها وتوجهاتها على العناصر الاجتماعية والثقافية والنفسية التي تميز الفئات الاجتماعية.

ثم لا بد من العمل مع كتاب وصانعي الدراما التلفزيونية، للتحفيز على المشاركة في الرصد والكشف والتوعية، من خلال ورشات العمل والدورات واللقاءات، كذلك مع الشخصيات العامة والمعروفة والمؤثرة في حياة المجتمع والناس من قادة وصناع الرأي.

ويبقى خبراء إعلام المسؤولية على بعض وسائل الإعلام في تغذية العنف الأسري، ويقول الدكتور حسن سعد عبد الحميد الأستاذ بجامعة النهدين العراقية، "إن المشاهد العنيفة التي تتناولها وسائل الإعلام بانواعها المتعددة تساهم في نشر العنف والتطرف لدى المشاهدين، وتجاوبهم معها كرد فعل طبيعي إما تفكيراً وإما فعلاً وإما عملاً".

وأضاف "لم يعد خافياً على أحد خطورة وإهمية الدور الذي تؤديه وسائل الإعلام في شتى مجالات الحياة، والحاصل اليوم أن جيل الشباب لم يعد يتأثر بما تمليه عليه الأسرة المنتملة بالباب والام، ولم تعد الأسرة عنده المصدر الوحيد للتربية وتكوين السلوك، بل زاحمها في ذلك الإعلام بانواعه المتعددة، وهنا تكمن الخطورة".

ويطالب أصحاب هذه النظرية برقابة مشددة على المحتويات الإعلامية العنيفة كالإساءة للمرأة أو الطفل أو كبير السن أو أي فرد من أفراد الأسرة، كما أنهم يرون أن التخطيط البرامجي الهادف مع الرقابة قادران على تحويل وسائل الاتصال إلى أدوات فعالة لمواجهة العنف الأسري ومعالجته.

فشل الإعلام العراقي في تقديم معالجة منصفة للمرأة في قضايا العنف الأسري وبقي هامشياً يكتفي بالبرامج التي ترضي مالكي القنوات الفضائية وتلائم الأفكار الرجعية التي ألفها المجتمع في التعامل مع هذه القضية، لتتوقف هذه المرة مواقع التواصل الاجتماعي على منصات الإعلام التقليدية في جراحة الطرح والتوعية بحقوق النساء.

في مقدمتها - تجدد النقاش بشأن تناول وسائل الإعلام العراقية لقضايا العنف الأسري وضعف تغطيته الإعلامية لها مع تصدق قضية مقتل الشابة العراقية نورزان الشمري ووسائل الإعلام المحلية العربية، وتنظيم حملات على مواقع التواصل الاجتماعي لمحاسبة مرتكبي العنف الأسري وتغيير القوانين المجحفة بحق المرأة.

ويجمع صحفيون وناشطون على أن التغطيات الإعلامية المحلية لقضايا العنف الأسري غير منصفة، لأسباب مرتبطة بتوجهات وسائل الإعلام الحزبية، ويقولون إن أغلب وسائل الإعلام تتناول هذه القضايا بطريقة ضعيفة ولا مهنية، بينما مواقع التواصل الاجتماعي استطاعت أن تكون أكثر إنصافاً وجراً في طرح ظاهرة العنف الأسري والمشكلات الاجتماعية المرتبطة بها.

وتخصص مختلف وسائل الإعلام العراقية برامج للمرأة وحياتها وممارساتها في المجتمع، وتعمل على تسليط الضوء على بعض الجوانب والاهتمامات والأخبار المتعلقة بالمرأة، لكن تلك التغطيات لا ترقى إلى مستوى الطموح للنهوض بالمرأة فكرياً، ولا إلى طرح قضايا جوهرية تسم معاناة النساء وتوجه للراي العام لمحاولة تغيير الأفكار الرجعية والنظرة المجتمعية والاهم المطلوبة بتغيير القوانين.

وقالت صبا عودة، وهي ناشطة مدنية ومهتمة بقضايا المرأة "هناك تقصير كبير جداً من قبل وسائل إعلام في تغطية المواضيع التي تخص المرأة، وأرى أن التركيز على المواضيع الثانوية، لا أقول إنها مواضيع غير مهمة، لكنها ليست ذات أهمية كبيرة، كمواضيع التجميل والأزياء وغيرها".

وانتقدت عودة، في تقرير نشره بيت الإعلام العراقي بعض القنوات الفضائية لتركيبتها "على برامج تحط من شأن المرأة كثيراً، عبر طرح مواضيع تستفزها بخصوص مكانتها في المجتمع، وعلاقتها مع زوجها وأولادها"، مبيّنة أن "هذا الشيء أصبح يؤثر على واقع المرأة".

وأشارت إلى عدم وجود برامج تركز على زيادة الوعي لدى النساء، كتعريفهن بحقوقهن.

ويلاحظ متابعون للإعلام العراقي المحلي ضعف الطرح النسوي، فما يزال الخطاب الإعلامي يعانِي محدودية في مراعاة مكانة المرأة وقيمتها وحرصها بصور نمطية سلبية لا تعكس دورها ولا تراعي إمكاناتها.

وتلعب تبعية وسائل الإعلام دوراً مهماً في تحديد نوعية التغطية الإخبارية، فأغلبية القنوات التلفزيونية



حسن علي
ملف الإعلام المصري
وصل مرحلة خطيرة من الارتباك

وأكد حسن علي لـ "العرب" أن الحل الوحيد التزام نقابة الإعلاميين بوضع معايير محددة لمن يمارسون المهنة، وإقصاء كل الدخلاء عليها، وهم كثر، ولا يخرج على الشاشة إلا من تنطبق عليه صفات المذيع، لافتاً إلى أن قمة الخطورة أن يفكر الإعلامي في افتعال أزمة من أجل "الشو" أو دغدغة مشاعر الناس، وأن تستمر الجهات المسؤولة عن التنظيم المهنة محاسبية كعادة فعل، وليس كإجراء وقائي.

وما زالت هناك علامات استفهام كثيرة حول صمت المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، تجاه العقوبة قناة "الحدث اليوم"، إذ في كل مرة كان يبادر بإصدار بيان صحافي يعلق على الأزمة التي يثيرها أي برنامج ارتكب خطأ، لكن هذه المرة ترك المهمة للنقابة، ربما لتجنب عودة مشاهد سابقة اشتد فيها الصراع بين الهيئات الإعلامية حول الجهة المنوط بها فرض عقوبات ضد المتجاوزين في برامجهم.

ويمكن اختصار أزمة مقدمي البرامج الحوارية في مصر أنهم يحتكرون الهواء، ويديرون فترة البرنامج بانفسهم وعلى مزاجهم، ويمارسون دور المذيع والمعد والضيف والمحلل والخبير، ما يدفعهم للوقوع في أخطاء كارثية في طرح معالجة أي قضية وصارت الكثير من البرامج جلسات فضفضة أو دروس يلقيها المذيع للجمهور.

وإذا كان برنامج المذيعات مي حلمي يُعرض على فضائية ليست شهيرة ولا تصنف ضمن القنوات صاحبة الجماهيرية، لكن الواقعة أظهرت حجم تذمر الناس من كل ما يرتبط بالإعلام، وسط تباطؤ واضح وغير مبرر من الجهات المسؤولة عن إدارة المشهد والتوازن بين العقوبة والتأهيل، لا المحاسبة إرضاء للجمهور.



مي حلمي لم تحصل على رخصة مزاولة المهنة